

# التورق

د. عبدالعزيز بن سعد الدغيث

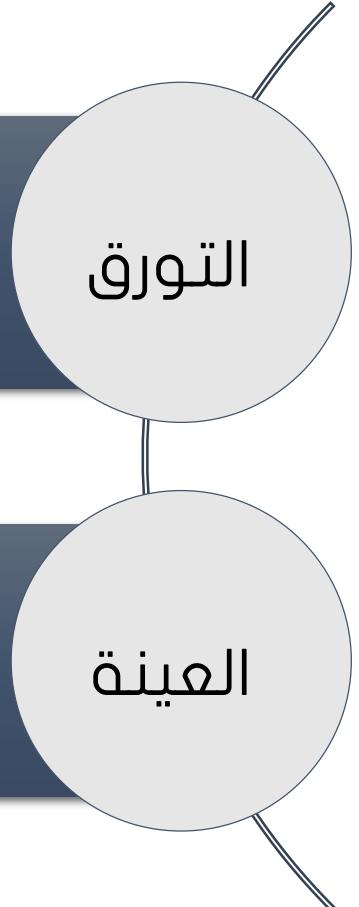
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ



# تعريف التورق ، وفرقه عن العينة

شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى غير من اشتريت منه للحصول على النقد بثمن حالي .

شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى من اشتريت منه بثمن أقل .



# المتورق



مؤسسة

تشتري السلعة من عميل أو  
مؤسسة أخرى ثم تبيعها لطرف  
ثالث لتحصيل السيولة .



عميل

يشتري السلعة من مؤسسة ثم  
يبيعها على أخرى لتحصيل  
السيولة .



# ضوابط صحة التورق

١) استيفاء المتطلبات الشرعية :

التأكد من وجود السلعة - تملك البائع لها - لا تكون من النقد

٢) تعيين السلعة :

حيازتها - بيان أرقام وثائقها

٣) عند عدم حضور السلعة ، فيلزم :

تزويد العميل ببيانات السلعة بوصف أو أنموذج

4) قبض السلعة :  
حقيقة أو حكما

5) عدم الربط بين الآجل والحال :  
فيسلب ذلك حق العميل في قبض السلعة

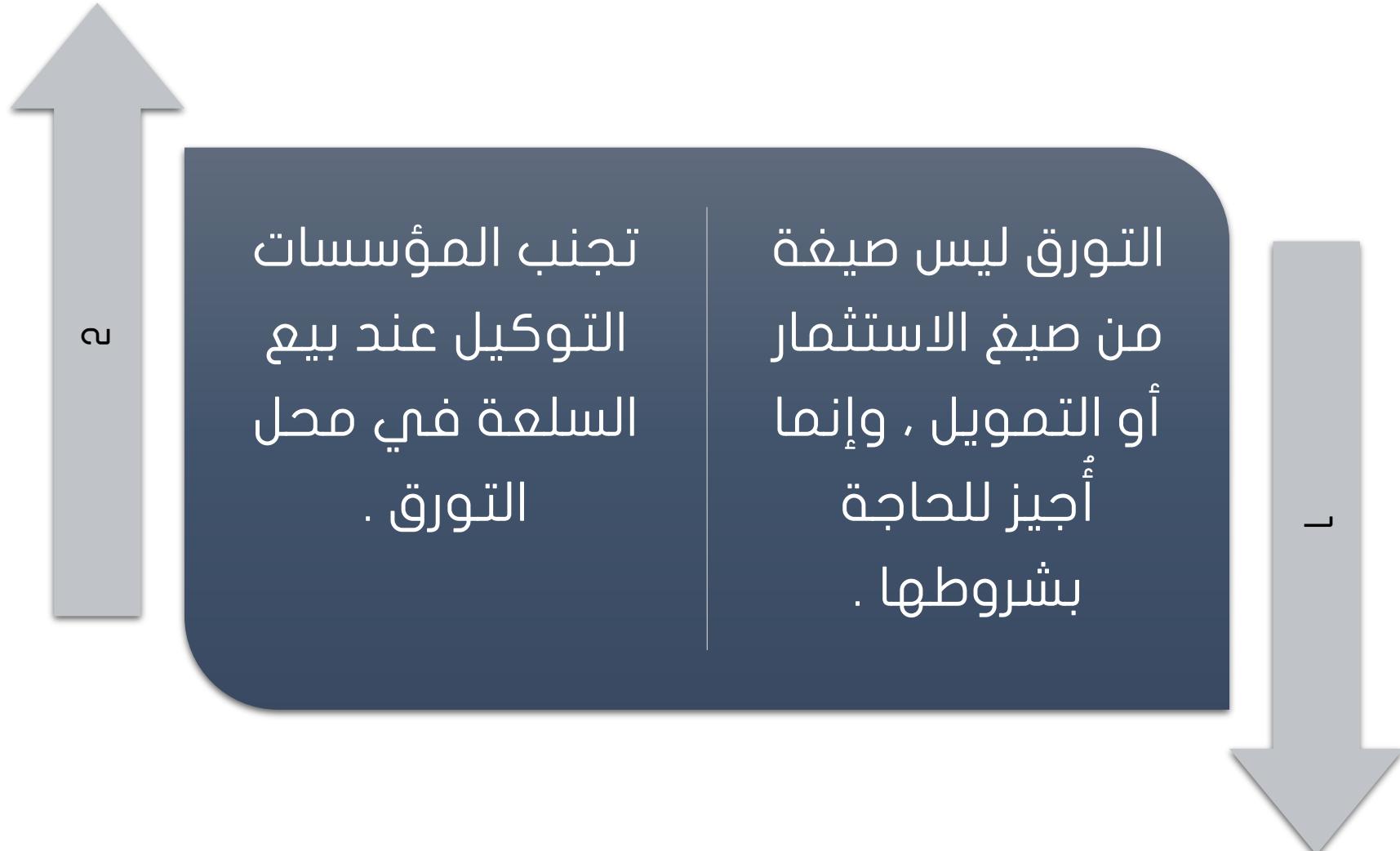
6) عدم توكيل المؤسسة في بيع السلعة :  
إلا إذا قبضت السلعة حقيقة أو حكما .

7) أن لا تجري المؤسسة للعميل توكيلًا لطرف آخر لبيع السلعة .

8) لا يبيع العميل السلعة إلا بنفسه أو وكيل غير المؤسسة .

9) يلزم أن تزود المؤسسة العميل بالمعلومات الازمة عن السلعة .

# ضوابط خاصة بتورق المؤسسة لنفسها



# قرارات المجامع ذات الصلة



# حكم بيع التورق

مجمع الفقه الإسلامي رقم (87) (15/5)

## الخلاصة

١) بيع التورق : شراء سلعة في حوزة البائع وملكه، بثمن مؤجل، ثم يبيعها المشتري بنقد لغير البائع، للحصول على النقد.

٢) هذه الصورة جائزة عند الجمهور : لقوله تعالى (وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا) ، ولدعاة الحاجة.

٣) هذا البيع جائز بشروطه وليس مطلقاً.



# توريق المصارف

المجمع الفقهي الإسلامي رقم (98) (17/2)

- قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب بيع سلعة (عدا الذهب والفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن آجل، على أن يتلزم المصرف بأن ينوب عنه في بيعها على مشر آخر بثمن حاضر، وتسلیم ثمنها للمستورق .

تعريف

- لا يجوز : لعدة أمور :
- ١) شبهها بالعينة .
- ٢) الإخلال بشروط القبض الشرعي .
- ٣) هذه المعاملة صورية .

حكم

# التورق الفقهي والمصرفي

مجمع الفقه الإسلامي رقم (179) (5/19)

**العكسى :** هو صورة التورق المنظم نفسها مع كون المستورق هو المؤسسة والممول هو العميل.

- لا يجوز التورقان (المنظم و العكسى) : لما فيهما من التواطؤ للتحايل على الriba

**المنظم :** شراء المستورق سلعة بثمن مؤجل يتولى البائع (الممول) ترتيب بيعها، إما بنفسه أو بتوكييل غيره أو بتوافق المستورق مع البائع على ذلك، وذلك بثمن حال أقل غالباً.

**عند الفقهاء :** هو شراء شخص سلعة بثمن مؤجل من أجل أن يبيعها نقداً بثمن أقل غالباً إلى غير من اشتريت منه بقصد الحصول على النقد.

- جائز شرعاً بشروطه .



العنوان: طريق الملك عبد الله الفرعوني، الرحمانية،  
الرياض 12343.



0505849406



<https://www.alukah.net/web/doghaither>



0505849406



@ fiqh\_issues



عبد العزيز بن سعد الأغوث

